فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فان نكر صرف لزوال احد السببين
اما اذا تضمن الاسم معنى الحرف فالاسماء مبنيات نحو جاءني زيد
ويجيء بعد ويجوز في مثل سعد كرب ان يضاف الاول الى الثاني
ايضا ويجوز في الثاني اذا زال الصرف وتركه على ان يجعل كرب
اسم قبيلة مثلا فيقال سعد بكرب او كرب في الاحوال الثلث
مسئلة وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الا اخر احمر اما
لم ينصرف نحو احمر اذا سميت به للعلمية ووزن الفعل فاذا نكرته العلمية
لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش وحجة الاخفش
ظاهرة لان الوصفية الاصلية قد زالت بالعلمية والعلمية قد
زالت بالتنكير فبقي على سبب واحد واما حجة سيبويه رح فهي
انه كان في احمر الغير منصرف للوصفية ووزن الفعل فلما سميت
به زال الوصفية فلما نكرا عيد على اصله الذي ثبت له من منع
الصرف وان كانت الوصفية زائلة يجري على احكام الاصل بعد
ان دخله التنكير الذي هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش
في المسئلة فسئله عن سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع
مع ان وصفية والوزن فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية
عارضة والحكم للاصل لا للعارض فاذكر به نحو احمر بعد التسمية
كان

كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف التانيث
فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سميت به كان بعد من الصرف واذا
نكر رجع غير منصرف ايضا لبقاء السبب المكرر واما فعلان فعلى فعلى
فذو النعلان بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سميت به لم يصرف لانه قد شابه
الاعجمي المعرفة حيث لم يمكن له في آحاده نظير فان نكرته لم يصرف ايضا في
قول الخليل كما لا يصرف احمر في قولك بعد التنكير لان العلمية بمنزلة سببين
ولذا كان الامر على هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير
على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة
الاعجمي سببا والتعريف سببا اخر يجب ان يصرف على مذهب
الخليل بعد التنكير لزوال احد السببين كما ظهر في احمر واما عند سيبويه
فيعود الاصل مسئلة والثاني ان كن الاوسط يجوز فيه الصرف
وتركه نحو هند ودعد قد اجتمع فيهما التعريف والتانيث ووزن
ولو قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف
الا ان الحنفية فيها فاوميت قدس سرهم فصرفت لذلك وقد
يجرونها على القياس فلا يصرفونها لوجود السببين
واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي الاولى قال الله تعالى كذبت
قوم نوح المرسلين وقال ولما جاءت رسلنا لوطا وأما